



كويت مارى عيراق

داد كاى بالآي نيتتنيحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٧ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعى عليه الأول - /وزير الداخلية /إضافة لوظيفته وكيله العقيد الحقوقي جلال صبري خميس .

التمييز عليه - المدعى - /خالد جمال كاظم وكيلته المحامية أسراء عباس .

#### الادعاء

ادعى المدعى (التمييز عليه) بواسطة وكيلته أمام محكمة القضاء الإداري بأنه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٨ أصدرت وزارة الداخلية وكالة الوزارة لشؤون الشرطة /الترقية كتابها المرقم (٢٧٧٣٠) في ٢٠١٠/٦/٨ المتضمن تنزيل رتبة (التمييز عليه) المنسوب الى المديرية العامة لشرطة واسط من رتبة مفوض الى رتبة عريف علماً انه تم منحه رتبة مفوض /درجة ثامنة بناءً على أمر وزير الداخلية بكتاب ديوان الوزارة المرقم (١٣٨٥) في ٢٠٠٥/١/٢٤ والأمر الإداري المرقم (١٢١٩٤) في ٢٠٠٥/٧/١٠ والصادر من وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والموقع من (السيد عدنان هادي الاسدي) والأمر الإداري المرقم (٣٤١٢) في ٢٠٠٥/٧/٢٠ والصادر من وكالة الوزارة لشؤون الشرطة و (٤٤٨٧) في ٢٠٠٥/٩/١٦ والصادر من المديرية العامة لشرطة واسط . نظلم المدعى (التمييز عليه) أمام المدعى عليه (التمييز) إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٢/٥ ولم يبت بتظلمه . أقام المدعى دعواه بواسطة وكيلته بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ طالبة الحكم بإعادة رتبة موكلها الى رتبته السابقة كمفوض ونتيجة المرافعة الحضورية والغيبية العننية أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ وبعدد الاضبارة (٧٩/قضاء إداري/٢٠١١) حكماً يقضي بإلغاء التسلسل (١٩٢٥) من الأمر الإداري محل الطعن المرقم (٢٧٧٣٠) في ٢٠١٠/٦/٨ وإلزام المدعى عليه الأول بإعادة المدعى (خالد جمال كاظم حسين الطائي) الى رتبة مفوض ورد الدعوى عن المدعى عليهم الثاني (الوكيل الأقدم الإداري لوزارة الداخلية/إضافة لوظيفته)



كويت مارى عراق

داد كاي بالآي ئبتيحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٧ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

والرابع (مدير عام شرطة واسط / إضافة لوظيفته) لعدم تمتعهم بالشخصية المعنوية حكماً حضورياً بحق المدعى عليهما الأول والرابع وغائبياً بحق المدعى عليهما الثاني والثالث .  
ولعدم فتاعة المميز بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٥/٤/٢٠١٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .  
القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الحكم المميز قد صدر حضورياً بحق المميز بتاريخ (٢٢/٢/٢٠١٢) وان وكالة المميز طعنت به تمييزاً ودفعت الرسم القانوني عن الطعن بتاريخ (٢٥/٤/٢٠١٢) فيكون الطعن التمييزي واقعاً خارج المدة القانونية المنصوص عليه في المادة (٧ - ثانياً/ط) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥ لسنة ١٩٧٩) المعدل البالغة ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ او اعتباره مبلغاً وحيث ان المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن ونقضي المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدة القانونية للطعن وذلك عملاً بمنطوق المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل عليه قرر رد الطعن التمييزي شكلاً مع تحميل المميز / إضافة لوظيفته رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٦/٦/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا